



(تأثير معايير المحاسبة الدولية في تعزيز القرارات المالية)

م.م. محمد عبد الصاحب

sahebmohammad23@gmail.com

المستخلص:

هدف البحث إلى بيان دور المعايير المحاسبية في تعزيز القرارات المالية عبر دراسة تطبيقية في بعض المصارف الإسلامية العراقية واستخدم المعايير المحاسبية ببعدين جودة التقارير المالية ، ودور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة متغيرا مستقلا والقرارات المالية ببعدي التمويل والاستثمار متغيرا تابعا ، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وضم مجتمع البحث المدراء والمحاسبين والمدققين الموجودين في المصارف العراقية وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات عبر توزيعها على العاملين في المصارف واختبار الدراسة عبر برنامج SPSS ، V21 الإحصائي، وكانت اهم الاستنتاجات الخاصة بالبحث هي وجد ان هناك اهتماما كبيرا من قبل افراد العينة حول الدور الذي يكن ان تلعبه المعايير المحاسبية في القرارات المالية ها مؤشر ايجابي ، لكون المصارف المبحوثة تلك من المهارة والكفاءة العالية في الالتزام بتلك لمعايير المحاسبة الدولية .وان بعد جودة التقارير المالية حل على مستوى عالي من الاهتمام والاهمية لدى افراد عينة البحث في المصارف المبحوثة ، وهذا مؤشر جيد جدا على الدور الذي تلعبه التقارير المالية في تحسين اداء وعمل المصرف للألأنها تمتاز بدرجة عالية من الدقة والموضوعية وباعتبارها من الابعاد المهمة للمعايير المحاسبية التي يتند اليها المصرف عند قيامه بواجباته واعماله وان بعد دو المعايير المحاسبية في توفير روط ومتطلبات المحاسبة حصل ايضا على مستوى عالي من الاهتمام والاهمية لدى أفراد عنة البحث ايضا ووجد ان متغير القرارات المالية يعد من المتغيرات المهمة والمكملة للمعايير المحاسبية وما يمكن ان تلعبه تلك القرارات المالية من دور واهمية كبيرة ف تحسين عمل وواجبات المصارف المبحوثة وقد اوصى البحث في ظل ما توصل اليه ان للمعايير المحاسبية الدور الرئيس في تعزيز القرارات المالية حيث حصلت على اهمية كبيرة من عينة البحث (المصارف الإسلامية) وكذلك اعادة النظر في اعداد التقارير المالية التي يجب ان تخضع للدقة والموضوعية لا إلى الاجتهاد الشخصي وكذلك إلى اعتماد اداء مهني موحد في كافة المعالجات المحاسبية وان تكون هناك دورات تطويرية وتدريبية مستمرة للمحاسبين والمدققين .وأن تكون هناك رؤية مستقبلية موحدة لدى جميع المصارف وان تتبع المصارف الإسلامية سياسة اقراضية مشجعة وان تكون هناك دراسة مستفيضة حول الاستثمار وكذلك توظيف نتائج الأبعاد المحاسبية بعد ان ثبت ان هناك اهتمام واهمية كبيرة من افراد العينة. كذلك على ادارة المصارف تفعيل بعدي التمويل والاستثمار التي حصلت على اهمية كبيرة لدى افراد العينة ودراسة جوانب الخلل والقصور لغرض التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية : المعايير المحاسبية ، قرارات التمويل ، قرارات الاستثمار.

Abstract:

The research aimed to demonstrate the role of accounting standards in enhancing financial decisions through an applied study of some Iraqi Islamic banks. Accounting standards were used in two dimensions: the quality of financial reports, and the role of accounting standards in providing accounting conditions and requirements as an independent variable, and financial decisions in the financing and investment dimensions as a dependent variable. The researcher adopted a descriptive and analytical approach. The research community included managers, accountants, and auditors working in Iraqi banks. A questionnaire was used as a data collection tool, distributed to bank employees, and the study was tested using the SPSS V21 statistical program. The most important conclusions of the research were that there was a great interest among sample members in the role that accounting standards can play in financial decisions. This is a positive indicator, given that the banks studied are highly skilled and efficient in adhering to these international accounting standards. The quality of financial reports dimension was also of high interest and importance among the sample members in the banks studied. This is a very good indicator of the role that financial reports play in improving the performance and operation of the bank, as they are characterized by a high degree of accuracy and objectivity. Considering it as one of the important dimensions of accounting standards that the bank resorts to when carrying out its duties and work, and the role of accounting standards in providing accounting conditions and requirements also received a high level of interest and importance from the research subjects. It was found that the variable of financial decisions is one of the important variables that complement accounting standards and the role and importance that these financial decisions can play in improving the work and duties of the banks under study. The research recommended, in light of what it reached, that accounting standards have the main role in strengthening financial decisions, as they received great importance from the research sample (Islamic banks), as well as reconsidering the preparation of financial reports that must be subject to accuracy and objectivity, not to personal diligence, as well as adopting a unified professional performance in all accounting treatments, and that there be continuous development and training courses for accountants and auditors. There should be a unified future vision for all banks, and that Islamic banks follow an encouraging lending policy, and that there should be a comprehensive study on investment, as well as employing the results of accounting dimensions after it was proven

that there is great interest and importance from Sample members. Bank management should also activate the financing and investment dimensions, which were of great importance to sample members, and study any shortcomings and deficiencies to overcome them.

Keywords: accounting standards, financing decisions, investment decisions.

المقدمة:

تمثلت مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات كان أهمها هل هناك تصور وفهم واضح من قبل العاملين في المصارف لمفهوم المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز القرارات المالية وهل ان لأبعاد المعايير المحاسبية علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية مع القرارات المالية ولفهم طبيعة الارتباط والتأثير بين المتغيرات جرى اعتماد المعايير المحاسبية بوصفها متغير تفسيري اول (متغير مستقل وبعدين (جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة) والقرارات المالية بوصفها المتغير المستجيب (متغير تابع)بعدين (جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية في شروط ومتطلبات المحاسبة) والقرارات المالية بوصفها المتغير المستجيب (التابع)بعدين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار منطلقا من عدد من الفرضيات الرئيسة توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية واحصائية مفهومة بين معايير المحاسبة الدولية في القرارات المالية كما توجد علاقة ارتباط بين المعايير المحاسبية في القرارات المالية وبعدها واستعمل برنامج احصائي ملائم لهذا البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

تضمن هذا المبحث المنهجية المعتمدة في البحث إذ تعد المنهجية كالمسار الذي يوضح توجه البحث للوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة وذلك من خلال إيضاح مشكلة البحث وأهميته وفرضياته، وتضمن المبحث الأول ما يلي:

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في الجانب النظري للمشكلة المتمثل بمحاولة الكشف عن العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث فالكثير من المصارف تواجه الكثير من التحديات التي تواجهها في عملها ، ولغرض الوصول إلى المستوى المطلوب من الاداء لتلك المصارف وذلك لغرض التغلب على الكثير من المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها فقد كانت تلك المصارف سواء كانت مصارف اسلامية ام حكومية تعاني من المشاكل سواء كانت تلك المشاكل عملية ام اجرائية وكانت تلك المصارف ولايزال البعض منها يخضع إلى الاجتهادات الشخصية للقائم بأعمالها (المدققين والمحاسبين) عند ادائهم لواجباتهم اليومية ، وكان لابد من ان تلك المصارف تعمل وفق اسلوب (مقياس) معين موحد اسوةً بكل الدول يتم الاعتماد عليه وتسمى بالمعايير المحاسبية الدولية حيث توفر تلك المعايير المحاسبية الدولية الكثير من المزايا منها الشفافية ، المصادقية ، والدقة والموضوعية فضلاً على انها تجمع بين الجانب العملي والنظري لكي يصبح المحاسب اكثر خبرة وكفاءة. ونظراً إلى افتقاد الكثير من المصارف إلى مثل تلك المزايا واعتمادهم على الاجتهاد الشخصي عند ادائهم لواجباتهم اليومية فقد ظهرت الكثير من المشاكل بسبب عدم الالتزام بتلك المعايير المحاسبية الدولية او الالتزام ببعض منها. لذا ولغرض الوصول إلى مستوى الاداء الامثل لتلك المصارف ولمواكبة التطورات العالمية المحاسبية

اعتمدت الدراسة الحالية على عدد من الابعاد من تلك المعايير المحاسبية الدولية وما تتسم به تلك المعايير من مرونة في العمل لغرض التغلب على البعض من تلك المشاكل،

ثانياً: اسئلة البحث

أ- السؤال الرئيس

ما هو دور المعايير المحاسبية في تعزيز القرارات المالية لبعض المصارف العراقية للمدة 2020-2024؟

ب- الاسئلة الفرعية

1- ما المعايير المحاسبية في القرارات المالية المصرفية؟

2- ما اثر معايير المحاسبية في تعزيز القرارات المالية المحاسبية؟

3- ما درجة اهتمام المصارف المبحوثة في المعايير المحاسبية وأثرها في تعزيز القرارات المالية للمدة من 2009-

2019؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

استنادا للمخطط الفرضي للبحث ومشكلته والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم صياغة مجموعة الفرضيات الرئيسة والفرعية ويتمثل هذا المخطط مجموعة من الفرضيات التي بنيت اساسا على امكانية قياس كل متغير من متغيرات البحث وشمولية المخطط وامكانية اختباره في هذا المخطط متغيرين رئيسيين وعلى النحو الاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: - توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين المعايير المحاسبية والقرارات المالية قد انبثقت عنها الفرضيات الفرعية الاتية:

1- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين جودة التقارير المالية وبين القرارات المالية.

2- توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية ومعنوية بين دور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة وبين القرارات المالية.

الفرضية الرئيسة الثانية :- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية للمعايير المحاسبية الدولية في القرارات المالية وقد انبثقت عنها الفرضيات الفرعية الاتية:

1- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية لجودة التقارير المالية في قرارات التمويل .

2-يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية لجودة التقارير المالية في قرارات الاستثمار .

3-يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية لدور المعايير في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة في قرارات التمويل .

4-يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية لدور المعايير في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة في قرار الاستثمار .

رابعاً: أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية البحث بالنقاط التالية: -

- 1- استمد البحث أهميته من الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية والتوافق في الممارسة على الصعيد الدولي الذي يفرض على كل دول العالم الثالث القيام بإصلاحات في شتى المجالات ومن بينها المصارف.
- 2- دور هذه المعايير في تعزيز القرارات مثل قرارات التمويل وقرارات الاستثمار من خلال تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية.
- 3- كما يستمد البحث أهميته من خلال القيام بدراسة تطبيقية على المصارف وأخذ رأي ذوي الشأن من العاملين في المصارف.
- 4- انه يتعلق بقرارات مهمة مثل التمويل والاستثمار وارتباطها بالمعايير المحاسبية الدولية.

خامساً: أهداف الدراسة

يهدف البحث وبشكل اساس إلى ما يلي:

- 1- الاطلاع على أدبيات المعايير المحاسبية بشكل عام والمعايير المحاسبية الدولية بشكل خاص.
- 2- لقاء الضوء على الواقع المصرفي العراقي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- 3- معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز القرارات المالية من وجهة نظر العاملين في المصارف (اي فئات العينة).
- 4- الخروج بنتائج مناسبة واقتراح بعض التوصيات المناسبة.
- 5- قياس انعكاس المعايير المحاسبية على القرارات المالية في عدد من المصارف.

سادساً: منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات اللازمة وتحليلها ; كون هذا المنهج يركز على استطلاع الآراء لعينة البحث وتوجهاتها، واستعمال المنهج الوصفي ; لوصف واقع المتغيرات المدروسة، أما المنهج التحليلي فيستعمل في تحليل نتائج المعالجات الإحصائية لمتغيرات البحث، ووضع الاستنتاجات التي على أساسها تبنى التوصيات.

سابعاً : حدود الدراسة

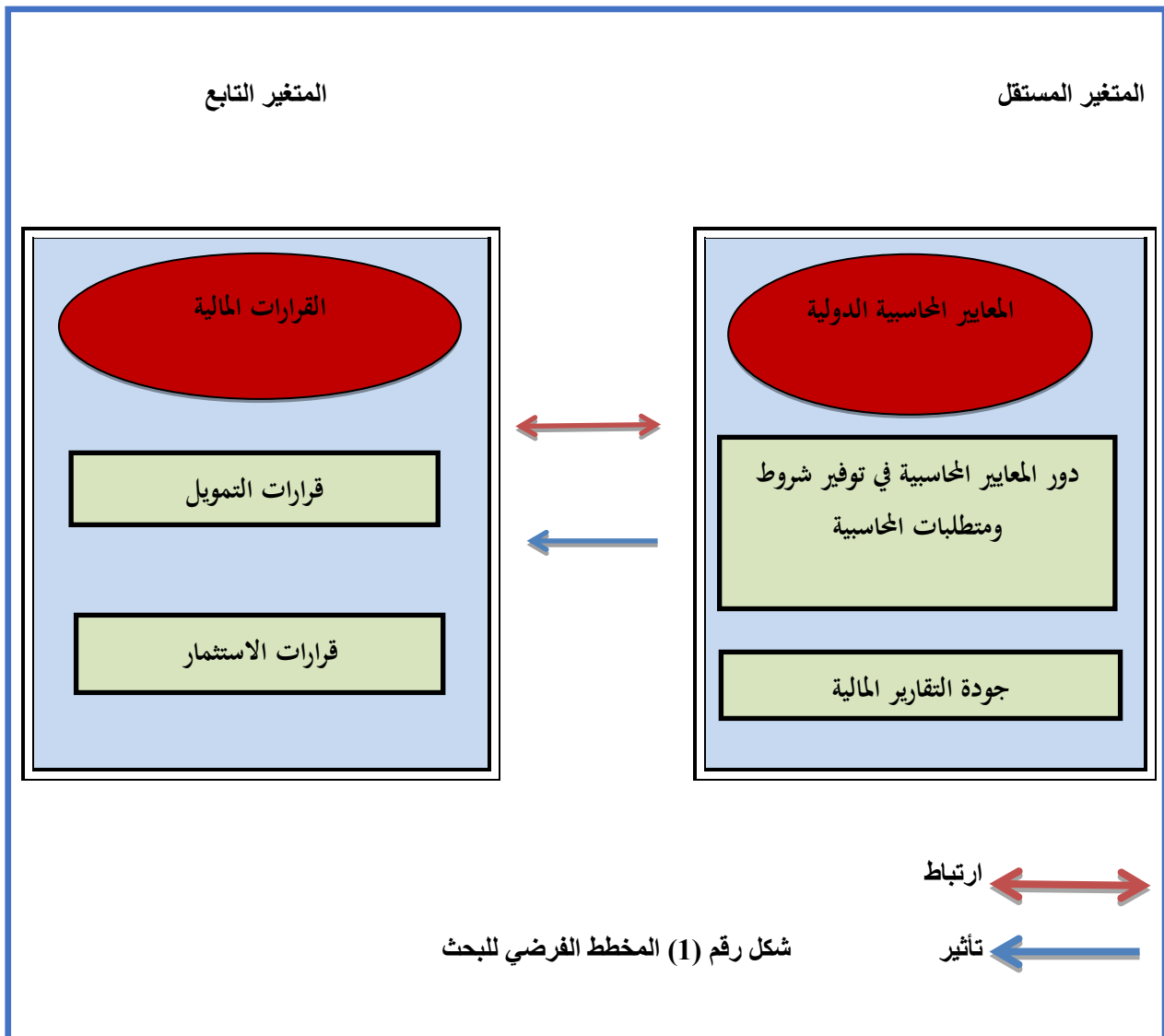
اعتمدت الدراسة الحالية على الفترة من 2020 إلى 2025 كأساس لهذه الدراسة اما حدودها المكانية فكانت في المصارف العراقية.

ثامناً : هيكلية الدراسة

اسفرت المراجعة لبعض الادبيات الخاصة للمعايير المحاسبية والقرارات المالية إلى بلورة وتصميم نموذج للبحث والذي تم صياغته في ضوء مضامين مشكلة البحث وأهدافه او تم بناء مخطط فرضي يحدد المتغيرات الرئيسة والفرعية ويصور حركة المتغيرات ويتمحور المخطط حول متغيرين رئيسيين وهما :

1- المعايير المحاسبية وهو المتغير التفسيري الاول (المستقل) ويتضمن بعدين (دور المعايير المحاسبية الدولية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة وجودة التقارير المالية

2-القرارات المالية وهو المتغير المستجيب (التابع) ويتضمن بعدين (الاستثمار والتمويل).



المفاهيم أولاً : مفهوم المعايير المحاسبية

بما ان المحاسبة هي علم من العلوم الاجتماعية فهي تخضع إلى التقدير الشخصي للمحاسب وكذلك الظروف المحيطة به في احيان كثيرة وطبيعة المحاسب هذه ادت إلى التفكير في وضع معايير محاسبية دولية تضع في حساباتها الحاجة إلى

أطار مبني على الدقة والامانة والموضوعية من أجل اقتباس العمليات والاحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها وقد رفدت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعايير المحاسبية على انها قواعد ارشادية يستند اليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلزامهم حكمهم ولكنها لا تلغي الحكمة او الاجتهاد انها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير او الممارسة في الظروف المتشابهة . وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد عمق المسؤولية المهنية حيث أدت التطورات الاقتصادية الكبيرة إلى ضرورة وضع معايير دولية من أجل تنظيم عملية العمل المحاسبي وتصنيف وتبويب البيانات المالية وكذلك إصدار البيانات المالية وكذلك تنظيم عمليات الإفصاح المالي ووضع التقارير بشفافية عالية ومن أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية سواء كانوا محاسبين او مراجعين او مؤسسات مالية او شركات او مستفيدين بصورة عامة ويقوم نخبة من خبراء المحاسبة او المراجعة على المستوى الدولي ويعتبر المعيار هو المرشد الاساسي للمنشأة ونتائج اعمالها وكما كان هناك مستوى عالي من توحيد المفاهيم والاجراءات المحاسبية اقترب الخبراء والمحاسبين من وضع معايير دولية موحدة تحكم القرارات المحاسبية وتساعد على وضع المعايير لطبيعة وبيئة ومبادئ التجارة العالمية والاسواق المالية العالمية بما ينعكس على تطوير العلاقات التجارية العالمية من خلال فتح افاق جديدة للاستثمار وتسهيل عملياته في مختلف البلدان . ولم تقتصر محاولات توحيد الممارسة العملية للمحاسب على المستوى المحلي بل تقدمها إلى المستوى الدولي وذلك من خلال تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية المقبولة قبولاً عاماً دولياً . حيث أعيد تسمية معايير المحاسبة الدولية للإبلاغ المالي واعداد التقارير وجاءت هذه النتائج لدراسات وبحوث الخبراء العالمين للمحاسبة والمراجعة وشملت اساساً الطرق المختلفة للقياس المحاسبي وبيان المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها واختص النظام المحاسبي في البنوك بخصوصية الاختلاف عن باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى كونه يتعامل بالأموال مما ينعكس من اختلاف الطرق والاجراءات المحاسبية كما تتزايد أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد واتخاذ القرارات الادارية في حالة البنوك التجارية وفي العراق مازالت ترسبات الانظمة الاقتصادية والمحاسبية السابقة من خلال تأثيرها بالحقبة الماضية بعيدة عن اللحاق بالتطور الكبير في العالم بسبب اختلاف النظم والطرق الاقتصادية وصعوبة العمل وبيئته وصعوبات الروتين مما يصعب في اتخاذ طرق وإجراءات تساعد عمل البنوك والمصارف العراقية في تسهيل عملها واتخاذ قرارات تخص التحويل والاستثمار فيها كما ان المعايير ليست مصممة لتقيد التطبيق بحدود صارمة بالعكس لتستخدم كإرشادات للتحقيق والامانة والعدالة كما انها ليست موجودة عن طريق الصدفة . بل هي نتاج دراسات نظرية ذات ارتباط بالواقع العملي للدراسات المحاسبية في العديد من الدول تقود إلى تحقيق مستوى عال بدون اعاقه للخروج المبرر والتباين في الاجراءات المتعقبة.

ثانياً : مفهوم التقارير المالية

تعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات أهمية كبيرة للتعرف على أداء المنشأة والتعبير في حقوق المالكين وقياس مركزها المالي. وعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمؤثوقين والمقرضين وغيرهم من الأطراف الخارجية الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للمنشأة وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك المنشأة من خلال استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية. (موالدي، 2019: بلا)

وكلما كانت التقارير المالية صادقة وغير مضللة وبعيدة عن التحيز كانت أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياسا لطبيعة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير وتكون معبرة عن صدق المعلومات الخاصة بكفاءة الأنشطة التي تقوم بها الشركات في البنود المفروضة في تلك التقارير.

ثالثا: مفهوم قرارات التمويل

لقد استأثر موضوع التمويل باهتمام متزايد في حقل الإدارة المالية ، لأن نقصه أو عدم توفره في الوقت المناسب يمثل عقبة امام صيرورة المؤسسات وعليه بات من الواضح ان بقاء اي مؤسسة واستمرارها مرهون بمدى توفرها على الموارد المالية اللازمة ونظر لهذه الأهمية فلقد حظيت عملية بناء وهيكلية القرارات المالية باهتمام كبير من جانب المفكرين والباحثين في مجال الإدارة المالية من خلال دراسات وابحاث عديدة طالما ان قرار اعتماد هيكل تمويلي معين يمثل أحد القرارات المالية الاستراتيجية التي تواجهها لدارة المؤسسة الاقتصادية ذلك ان اي خطأ في اختيار التركيبة المثلى للتمويل من شأنه ان يؤدي إلى مشاكل مالية يصعب التحكم فيها مما قد يعرضها للإفلاس كما ان قرار التمويل يستدعي ضرورة المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة واختيار اقلها تكلفة ومخاطرة واستخدامها استخداما امثل بما يتناسب مع تحقيق المعادلة الصعبة التي تواجه المؤسسات.

رابعا: مفهوم قرارات الاستثمار

يعرف القرار الاستثماري بأنه قرار اداري يتضمن تخصيص اموال ضخمة لخلق طاقات انتاجية جديدة او لزيادة الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها وذلك بهدف الحصول على عائد ملائم يمتد لفترات زمنية طويلة الأجل تغطي فترة حياة المشروع الاستثماري .

ويعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة التي تصدر بغرض تنفيذ استراتيجية الشركة على المدى الطويل الأجل وال المدى القصير الأجل ويهدف إلى توليد طاقات انتاجية جديدة واحلالها وتجديدها او التوسع في خطوط انتاج او مشروعات جديدة ويتخذ ذلك القرار بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للنشاط بعد تقدير التكلفة الاستثمارية وطرق التمويل ومعرفة مخاطر ومنافسيه وقياس معدلات العائد المتوقعة منه وهامش الأمان والربحية من الاستثمار

المبحث الثاني المعايير المحاسبية وابعادها

اولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

يقصد بمفهوم المعيار لغة النموذج الذي يعد مسبقا ويتم على ضوءه مقارنة طول او وزن او جودة شيء معين وكلمة معيار هي ترجمة كلمة ستاندارد بالإنكليزية واصل الكلمة يعود إلى الكلمة اللاتينية نومرو الزاوية القائمة المستخدمة في القياس الهندسي. ويعرفه بأنه نموذج معد مسبقا وزن او طول شيء معين او درجة جودة، او أيا كانت هذه المعايير يقصد بها الموازين او المقاييس المعتمدة والمقبولة من ضمن المجموعة او الدولة او العالم . كما تعد المعايير المحاسبية الدولية عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بأعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية والأسس العلمية المتفق عليها للتطبيق السليم بهدف ضبط المعاملة المحاسبية ويتم تطويرها بين مدة واخرى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويعرف المعايير الدولية للمحاسبة بأنها مجموعة من الاسس والضوابط والتوجيهات التي تهدف لمعالجة موضوعات محاسبية عامة او خاصة طبقا للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً وتعرف

المعايير المحاسبية على انها النماذج او الارشادات العامة التي تؤدي إلى توجيه الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق وترشيدها ومن ثم الرقابة عليها . كما يقصد به مجموعة المقاييس والارشادات المرجعية التي يستند اليها المحاسب عند القيام بعمله من قياس الاثبات والافصاح حول الاحداث الاقتصادية للمشروع .

وتعرف معايير المحاسبة الدولية : بانها عبارة عن مجموعة من المقاييس والاشارات الوصفية المحددة التي يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس واثبات وافصاح عن المعلومات حول الاحداث الاقتصادية للمشروع . ويرى الباحث ان اختلاف مفهوم المعايير المحاسبية من بلد لآخر بسبب اختلاف ظروف البلد الاقتصادية والقوانين والتشريعات التي تحكم ونظام الحكم وكذلك بيئة البلد ، فقد يصلح تطبيق معيار محاسبي لا يتم تطبيقه في بلد آخر مما يؤدي إلى صعوبة الاتفاق على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية . ان المعايير الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولي IASC تعد الاساس الذي يسترشد به اصحاب مهنة المحاسبة في جميع انحاء العالم الامر الذي جعل الكثير من الدول تلزم وحداتها الاقتصادية بتطبيق هذه المعايير كأساس الاعداد ونشر الكشوفات المالية التي تصدر عنها ، مع مراعاة تطبيقها بشكل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والمحلية لهذه الدول واطهرت المعايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية والتفسير الدولي ان المعايير المحاسبية الدولية تتضمن سلسلة من العناصر المفاهيمية والتقنية التي تسمح بتحديد وقياس وافصاح عناصر المحاسبة، ويرى الباحث أن الاقتصاد في النظام الرأسمالي يختلف عنه في النظام الاشتراكي كذلك تتأثر المحاسبة والمعايير المحاسبية بذلك كذلك مفهوم المعيار المحاسبي يختلف مفهومه من بلد لآخر حسب ثقافته ونظامه السياسي ودور الاقتصاد والمفاهيم المحاسبية المتعلقة في كل بلد، فقد يصلح تطبيق معيار محاسبي لا يصلح تطبيقه في بلد آخر مما يساهم في الابتعاد عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية . وقد لا تحتوي المعايير المحاسبية على اساس الاعداد عرض التقارير المالية للأحداث والعمليات المحاسبية كافة، اذا يتطلب من ادارة الوحدة الاقتصادية استعمال اجتهاداتها في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية وطرائق العرض بما يتوافق مع الاطار المفاهيمي المتعلق بأعداد وعرض التقارير المالية لذلك. (الشحمانى، 2018: 58)

رابعاً: أهمية المعايير المحاسبية

ان وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية ويعرف التنظيم المحاسبي وهو محاوله لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العلمي لها ويمكن تسهيل الرقابة والمراجعة من خلال اتباع المعايير المحاسبية الدولية وعدم حدوث اختلاف بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية حيث ان موضوعات القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها بوجود نظري متكامل يحكم عملية التطبيق

ويقصد بالمعيار في علم المحاسبة بانه المرشد او الدليل الاساس لقياس الاحداث والظروف والعمليات التي تكون مؤثرة على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج اعمالها وإيصال المعلومات للمستفيدين (DAKE&GEBHARDT، 670 :2006) وتكتسي المعايير المحاسبية أهمية بالغة كونها المهنيين او الأكاديميين المهتمين بهذا المجال ومن جميع الاطراف ذات العلاقة ويمكن حصر أهمية المعايير المحاسبية في النقاط الآتية:

1_ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى الاجتهادات الشخصية وما يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة حيث تساهم المعايير في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية كما يؤدي ذلك إلى زيادة التباين في الممارسات المحاسبية مما ينتج عنها بالضرورة عدم القدرة على مقارنتها.

2- تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية، والمصلحة العامة من ناحية أخرى من خلال وجود غطاء موضوعي من المعايير المحاسبية يحكم القياس والتوصيل .

3- توجد أهمية كبيرة وضرورية للاعتماد على المعايير المحاسبية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية .

مساعدة المهنيين وتحديد ردود افعالهم في ظروف معينة من خلال وجود معايير محاسبية وتعد خط دفاع عند وجود تدخلات او اشراف من جهات اخرى.

المحور الثاني: ابعاد المعايير المحاسبية

اولا: جودة التقارير المالية

يعتبر جودة التقارير المالية من اهم ابعاد المعايير المحاسبية لما لهذا البعد من أهمية كبيرة في ضبط ايقاع هذه المعايير فالجودة اصبحت عالما خاصا فما بالك بالتقارير المالية التي يجب ان تكون بمستوى عالي من الجودة.

1- اهداف التقارير المالية : ان الهدف الرئيس من تحديد مجموعة الخصائص النوعية كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ويجب ان تعبر بصدق عن المعلومات الخاصة بكافة الانشطة التي تقوم بها الشركات في البنود المعروضة في تلك التقارير وان تكون غير مظلمة وبعيدة عن التحيز لتكون فائدتها كبيرة لمتخذي القرارات الاستثمارية وتكون مقياسا لطبيعة وكفاءة ومهنية القائمين على تلك التقارير ويجب ان يقوم القائمين بأعداد هذه التقارير بتحديد الخصائص الرئيسة التي تعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الاهداف وبين المقومات الاخرى وتشمل التقارير المالية الأساسية عادة القوائم المالية التالية (قائمة الدخل ،قائمة المركز المالي ،،قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغييرات في حقوق الملكية ، تقرير مراقب الحسابات ،تقرير الادارة التنفيذية).

2- اهمية التقارير المالية:- تتسع فئات مستخدمي التقارير المالية لتشمل جميع من لهم مصلحة في الشركة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ،وتتبع تلك التقارير لاتخاذ قراراتهم الرشيدة ،وكذلك تنبع من أهمية التقارير المالية من خلال الاعتماد على العديد من الجهات المستخدمة لها على المعلومات المحاسبية الموجودة ،وتبعا لكل فئة من هذه الفئات تتنوع المعلومات التي تحتاجها هذه الفئات تبعا لطبيعة تلك الفئة .وتتطلب المقارنة بين أعداد وتكلفة ونشر المعلومات مع الفائدة المحققة من المعلومات المحاسبية من جهة اخرى يجعل أعداد تقارير مالية خاصة متنوعة بتنوع مستخدمي المعلومات أمرا غير واقعي.

تعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وتحليل نتائجها عبر السنوات المتوالية من قبل المهتمين بوضع تلك المؤسسة ونظرا لأهمية المعلومات والبيانات التي تحولها تلك التقارير وذلك لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة للمؤسسة. وتضم التقارير المالية ملخصا للأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المالية

وتعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات أهمية كبيرة للتعرف على أداء المنشأة من خلال التغير في حقوق المالكين وقياس مركز المنشأة المالي. ويجب ان تصل هذه التقارير للمستفيدين منها لاتخاذ القرارات ويجب أن تكون موثوقة وذات مصداقية عالية وتصل بسهولة ويسر وتتسم بالشفافية وتشمل التقارير المالية الأساسية عادة القوائم المالية التالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، تقرير مراقب الحسابات، تقرير الإدارة التنفيذية، وبالتالي يقصد بجودة التقارير المالية بأنها التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بكل شفافية وموضوعية لضمان تقديم معلومات موثوقة وملائمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة، وتحدد جودة التقارير المالية من الخصائص التي تنسجم بها المعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير أو القواعد الأساسية التي يجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية (السيدة، 2020: بلا)

3- أهمية جودة التقارير المالية: من الصعب وجود حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لانهما منتجان نهائيان من منتجات المحاسبة ويمكن الاستفادة منها من قبل المستفيدين سواء كانوا محاسبين او مراجعين او اصحاب الشأن المحتملين، فالتقارير المالية تحتوي على معلومات محاسبية مهمة وتفصيلية أكثر مما نستطيع الحصول عليها من القوائم المالية. لذلك اعتبرت القوائم المالية هي عصب التقارير المالية حسب لجنة معايير المحاسبة المالية وهي تحتوي على معلومات مهمة للمستفيدين من خارج المنشأة بينما تحتوي التقارير المالية كثير من المعلومات المالية وغير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية وهذه المعلومات مثل النشاط التسويقي والانتاجي للمشروع، العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر فيه مستقبلا. وتأتي أهمية التقارير المالية من كونها يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ للمستقبل واعتبارها مادة توثيقه للإجراءات المالية للسنوات الماضية وكذلك اعتماد الإدارة العليا عليه في اتخاذ قراراتها المالية وهنا يجب ان يتصف بالحياد والموضوعية ودقة المعلومة وملائمتها وشفافية الارقام المطروحة ضمن التقرير المالي بما يجعل المنشأة مستقرة ماليا .

إن ازدياد الضغوط من الدول لتحسين الجودة للمعلومات المحاسبية والمالية وفائدتها، وذلك لاتخاذ قرارات حول توفير موارد للوحدة (الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة تحدد انواع المعلومات التي يمكن ان تكون اكثر فائدة بالنسبة لهذه الاطراف وتطبق هذه الخصائص النوعية على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي يتم توفيرها بطرق اخرى . وتشمل هذه الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على الملائمة والتمثيل العادل، ويجب ان يكون المعلومات المالية مفيدة وملائمة وتعبر بعدالة مما يجب ان تكون قابلة للمقارنة ويجب ان تكون التقارير ذات قيمة توكيدية اي مؤكدة ولها قيمة تنبئية اي من خلال القوائم والتقارير المالية السابقة نستطيع ان نتنبأ بما سيحدث من احداث مالية مستقبلية وعليه يمكن تعريف جودة التقرير المالي من منظور اصحاب المصالح على انها درجة الدقة التي يعبر بها التقرير المالي عن الوضع والاداء

ثانيا: دور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبة

ان من اهم متطلبات المحاسبة هي ضرورة توحيد المعايير المحاسبية الدولية مع المعايير الوطنية للمحاسبة لما له من اثر كبير في عملية القياس الموحد وجعلها سهلة للتعامل الاقتصادي والتجاري بين الدول فكما اقتربت المعايير المحاسبية الوطنية من نظيرتها الدولية استطاعت من حل مشكلات الاستثمار والتبادل التجاري بين الدول لأن هناك دول عديدة تعتمد المعايير المحاسبية الدولية في تعاملاتها المحاسبية مما يجعل عملية توحيد المعايير تحظى بأهمية واسعة لتطبيقها عند الدول المختلفة ، كما ان العولمة وسهولة الاتصالات جعل العالم يبدو كقرية صغيرة ونتيجة لزيادة عمليات التبادل

التجاري ادى إلى تشكيل اللجان والمؤتمرات المحاسبية العالمية ومن خلال قيام الخبراء والمحاسبين العالميين بهذه الدراسات التي ادت إلى تطوير المعايير المحاسبية بصورة مستمرة. واشتملت معايير المحاسبة والابلاغ المالي على انه يجب العرض والإفصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة، أن احدى متطلبات المحاسبة الحكومية الدولية هو اظهار انواع اخرى من الموجودات المملوكة للدولة التي تعرف باسم (موجودات تحت اليد أو العهدة) سواء كانت على شكل اراضي، معدات، البحث والتطوير، وغيرها التي توفر منافع طويلة الأجل لتحسين الإنتاجية الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي والإفصاح عنها بشكل مستقل عن الموجودات الظاهرة في الميزانية العامة للدولة. واشتملت معايير المحاسبة والابلاغ المالي على انه يجب العرض والإفصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة. وعدم اعداد الكشوفات المالية (متطلبات الحسابات الختامية) وفقا لمعايير المحاسبة الدولية او المحلية وعلى وجه الخصوص كشف التدفقات النقدية الذي يمثل حركة النقد الداخل والخارج وأن تم أعداده فهو بعيد عن اي عرض منطقي. كما ان اختلاف القوانين والانظمة الاقتصادية و السياسية والاجتماعية في كل بلد وكذلك اختلاف البيئة الموجودة في كل بلد جعل المعايير المحاسبية تختلف من بلد لآخر ومع اختلاف الطرق المحاسبية ونظم المحاسبة في كل بلد جعل من عملية التقييم امرا صعبا مما جعل اهمية كبيرة للمعايير المحاسبية الدولية وجعلها نقطة التقاء وتوحيد بين هذه النظم والطرق المختلفة وهنا يكمن دور المعايير المحاسبية الدولية في عملية توفير شروط ومتطلبات المحاسبة. كما تعمل المعايير المحاسبية على توفير أداء مهني عالي المستوى وتوفير الشروط اللازمة واعتماد المعالجات المحاسبية والمالية المقبولة قبولاً عاماً. كما توفر الشروط والفروض والسياسات التي تحكم اعداد المعلومات اللازمة للقوائم المالية من خلال توحيدها وتوفير الشروط اللازمة لتوفير عنصر القبول العام للمعلومات المالية من خلال الاعتماد على المعلومات المهمة والمفيدة وقيدتها في السجلات والتقارير المالية وجعلها مختصرة وموثوقة وذات قيمة عالية من الدقة وتوفير المعايير المحاسبية خارطة عمل للمحاسبين والمدققين فيما يخص الإفصاح والقياس

المبحث الثالث: القرارات المالية

يتفق معظم الباحثين في حق الادارة المالية على ان القرارات المالية تتضمن انواع من القرارات، وهذه القرارات لا يمكن النظر اليها على اساس جزئي ولكن ككل متكامل لأنها نادرا ما تكون مستقلة عن بعضها البعض، فقرارات الاستثمار غالبا ما تؤثر في قرارات التمويل وبالعكس على سبيل المثال قرار البناء مصنع جديد او لشراء آلات جديدة يتطلب قرارات اخرى وبشأن كيفية الحصول على الاموال اللازمة لتمويل المشروع ومن ثم ادارة الاصول المكتسبة (Baker & Powell 2009: 5)

1- مفهوم القرارات المالية

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم القرار واتخاذ القرار فالقرار يعرف بأنه مسار فعل يختاره متخذ القرار بوصفه انسب وسيله متاحة امامه لإنجاز الهدف او الاهداف التي يبتغيها اما عملية اتخاذ القرار فتعرف بانها اختيار افضل المبادئ المتاحة بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة في كل بديل وتأثيرها في تحقيق الاهداف المطلوبة" وتشير القرارات المالية إلى القرارات المتعلقة بالمسائل المالية لشغل الاعمال، ويتم تضمين القرارات المتعلقة بحجم الاموال التي سيتم استثمارها لتمكين الشركة من تحقيق هدفها النهائي، ونوع الأصول المطلوب اكتسابها ونمط الرسملة ونمط توزيع دخل الشركة والمسائل المماثلة في القرارات المالية وتعتبر هذه القرارات حاسمة لرفاهية الشركة لأنها تحدد قدرة الشركة على الحصول على المصنع والمعدات عند الحاجة لحمل الكمية المطلوبة من المخزونات والمبالغ المستحقة، لتجنب الرسوم

الثابتة المرهقة عندما تنخفض الارباح والمبيعات وتتجنب فقدان السيطرة ،يتم اتخاذ القرارات المالية من قبل مدير الشؤون المالية او بالاشتراك مع زملائه التنفيذيين الآخرين في المؤسسة من حيث المبدأ تحمل المدير المالي مسؤولية التعامل مع جميع هذه المشاكل مثل اشراك الامور المالية . ولكن في الممارسة الفعلية عليه ان يستعين بخبرات اولئك في المجالات الوظيفية الاخرى (التسويق ،الإنتاج ،المحاسبة ،الموظفين) للاضطلاع بمسؤولياته بحكمة ، على سبيل المثال يستند قرار الحصول على الاصول الرأسمالية على صافي العائد المتوقع من استخدامه وعلى المخاطر المرتبطة به . "وهناك روى ووجهات نظر متباينة من قبل كبار المختصين ، امثال حول مفهوم اتخاذ القرار الاغلب وهو عملية المفاضلة والتقييم الدقيق لمجموعة هذه الروى تجتمع على معنى واحد لاتخاذ القرار من البدائل في ظل ظروف وتوقعات معينة القرار . وغالبا ما يكون تخفيض الكلفة او الخسارة او تعظيم المنفعة هو الهدف من اتخاذ القرار المالي وسيتم التطرق إلى متطلبات بشي من التفصيل

2- اهمية القرارات المالية :

تعد القرارات المالية من أهم الجوانب التي تؤثر على استدامة ونمو أي كيان اقتصادي سواء كان فردا أو شركة او حكومة وتكمن اهمية القرارات المالية في عدة نقاط رئيسية :

1- تحقيق الاستقرار المالي : القرارات المالية الرشيدة تساعد في تحقيق توازن بين الايرادات والمصروفات مايساهم في تجنب الأزمات المالية وتقليل الديون .

2-تعظيم الربحية والعوائد :بالنسبة للشركات فأن اتخاذ قرارات مالية ذكية مثل الاستثمار في مشاريع ذات جدوى عالية أو تقليل التكاليف التشغيلية يؤدي إلى زيادة الارباح وتعزيز القيمة السوقية .

3-توجيه الموارد بكفاءة : القرارات المالية تساعد تخصيص الموارد (المالية والبشرية والمادية)بشكل فعال نحو الأنشطة الأكثر انتاجية وربحية .

4- ادارة المخاطر: من خلال ادوات مثل التأمين والتحوط وتنويع الاستثمارات تمكن القرارات المالية المؤسسات من تقليل المخاطر المالية الناتجة عن تقلبات السوق او الازمات الاقتصادية.

5- دعم النمو والتوسع: سواء من خلال تمويل داخلي (الارباح المحتجزة) او خارجي (القروض او اصدار الاسهم) تساعد القرارات المالية في تمويل خطط النمو والتوسع.

6- تحقيق اهداف استراتيجية: القرارات المالية تستخدم لدعم الخطط طويلة الاجل، مثل الدخول إلى اسواق جديدة او تطوير منتجات مبتكرة. او تبني تقنيات حديثة

7- جذب المستثمرين: الادارة المالية الجيدة تعكس كفاءة الشركة وتعزز ثقة المستثمرين والممولين، مما يسهل جذب رؤوس الأموال

8- تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد: القرارات المالية توازن بين فرص الربح والمخاطر المحتملة، ما يعد امرا حاسما في بيئات العمل المتقلبة.

3- اهداف القرارات المالية:

تهدف القرارات المالية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الجوهرية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- تعظيم قيمة المنشأة: الهدف الاساسي للمؤسسات هو زيادة قيمة الشركة في السوق على المدى الطويل من خلال قرارات استثمارية وتمويلية رشيدة.
- 2- تحقيق الربحية: التركيز على تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال المستثمر، مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر.
- 3- ادارة السيولة: ضمان توفر النقد الكافي لتغطية الالتزامات القصيرة الأجل وتجنب الافلاس.
- 4- تقليل المخاطر المالية: اتخاذ قرارات تقلل من تعرض الشركة لمخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية.
- 5- الاستخدام الأمثل للموارد: الاستثمار في المشاريع والانشطة التي تحقق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة.
- 6- تحقيق الاستدامة المالية: الحفاظ على توازن مالي دائم لضمان استمرارية العمل والنمو.

اما مستخدمو القرارات المالية فهناك أطراف داخلية وخارجية تعتمد عليها لاتخاذ قراراتها وتشمل الادارة العليا وتستخدم المعلومات المالية لاتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالاستثمار، التمويل، والتوسع. كذلك المستثمرون حيث يهتمون بالعوائد المتوقعة والمخاطر المصاحبة للاستثمار في الشركة. المقرضون والبنوك يعتمدون على البيانات المالية لتقييم قدرة الشركة على سداد الديون. كذلك الموظفون والجهات الحكومية والرقابية والموردون والعلماء.

المحور الثاني: ابعاد القرارات المالية:

وتشير إلى الجوانب او المجالات الأساسية التي تغطيها هذه القرارات داخل اي كيان اقتصادي (سواء شركة، مؤسسة، أو حتى على مستوى الافراد). وتعد هذه الابعاد ضرورية لفهم كيفية اتخاذ قرارات مالية فعالة وشاملة وفيما يلي اهم ابعاد القرارات المالية

- 1- البعد الاستثماري: ويعنى بتحديد أين وكيف يتم استثمار الاموال لتحقيق أفضل عائد ممكن مثل شراء معدات جديدة والدخول في مشروع جديد والاستحواذ على شركة أخرى والهدف هو تحقيق أقصى عائد ممكن مع مراعاة مستوى المخاطرة.
- 2- البعد التمويلي: ويهتم بتحديد مصادر التمويل المناسبة لتمويل الانشطة والاستثمارات ومصادر التمويل قد تكون داخلية مثل الارباح المحتجزة وخارجية مثل القروض أو اصدار الاسهم والهدف اختيار مزيج تمويلي يحقق أقل تكلفة ممكنة وأقل مخاطرة.
- 3- بعد ادارة السيولة: ويركز على ادارة النقد والتدفقات المالية اليومية ويتضمن التأكد من توفر السيولة الكافية لتغطية النفقات الجارية ونجنب العجز او الفائض الكبير في النقد والهدف ضمان استمرار العمليات اليومية دون تعثر مالي.

4- بعد توزيع الارباح: يهتم بكيفية توزيع الارباح بين المساهمين كعائد نقدي او اعادة استثمارها في الشركة والهدف هو تحقيق التوازن بين رضا المستثمرين وحاجة الشركة للنمو.

5- البعد الزمني: يأخذ في الاعتبار تأثير الزمن في اتخاذ القرارات المالية مثل الفرق بين استثمار يعود بعائد خلال سنة و اخر بعد 5 سنوات ويستخدم فيه مفاهيم مثل القيمة الزمنية للنقود والهدف تفضيل العوائد القريبة على العوائد البعيدة (ما لم تكن الاخيرة مجزية أكثر)

6- بعد المخاطر والعائد: كل قرار مالي ينطوي على قدر من المخاطرة والاستثمار في الاسهم أعلى مخاطرة من في السندات، لكنه ايضا يحمل عائدا على. والهدف تحقيق توازن بين مستوى المخاطرة المقبول والعائد المتوقع.

7- البعد الاستراتيجي: يعني ربط القرارات المالية بالأهداف طويلة الاجل للشركة مثل دخول سوق جديد او التوسع العالمي، أو التحول الرقمي والهدف دعم رؤية الشركة وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل

أولاً: قرارات التمويل

يعد قرار التمويل من اهم القرارات التي يتخذها المدير المالي ويتم الاستعانة بالخبراء والمدراء التنفيذيين لما لهذا القرار من اهمية كبيرة ويعد من ابعاد القرارات المالية الضرورية ويجب التعامل مع هذا الموضوع بحذر وحكمة.

ولعل من اكثر الموضوعات جدلا بين المفكرين في مجال الادارة هي كيفية اختيار هيكل راس المال ونوع التمويل الذي يجب ان تستعمله المنظمة، بالإضافة إلى عدم وجود مدى معين لهيكل راس المال الامثل.

فهيكّل راس المال هو مصطلح يطلق على الطريقة التي تمول بها المنظمة موجوداتها من خلال مزيج من حقوق الملكية والمديونية طويلة الاجل، ويتم وصف هيكل راس المال بحساب نسبة كل من حقوق الملكية والمديونية إلى راس المال، ويمكن وصفه ايضا بمعدل الرفع المالي للمنظمة ولهيكّل راس المال علاقة مباشرة بمتوسط تكلفة راس المال وهو أحد عناصر تقييم المنظمات، فتغير الهيكل المتوسط وبالتالي تتغير قيمة المنظمة ويبين الجانب الايسر من الميزانية العمومية (جانب المطلوبات وحقوق الملكية) مصادر التمويل التي تستعملها المنظمة.

(Harcourt، 2002:1)

ثانياً: قرارات الاستثمار

اتخذ مفهوم الاستثمار عدة اتجاهات اختلفت باختلاف وجهات النظر حول طبيعة الاستثمار والطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو الوحدة الاقتصادية إلى رأسمالها وكيفية تنميته، ويستمد الاستثمار أصوله العلمية من علم الاقتصاد، كون مضمونه يشير إلى التخصيص الكفوء للموارد المتاحة وتقويمها (مطر، 2009: 41)، فمن وجهة نظر الاقتصاد يتمثل الاستثمار في استعمال جزء من الموارد المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع لتكوين رأس المال سواء أكان هذا التكوين للتوسع أم لإنشاء وحدات جديدة يعاد استعمالها في العملية الانتاجية لإنتاج سلع أخرى (كامل، 2009، 41) " ان اتخاذ قرار الاستثمار واجب على المدير المالي ضمن الإطار القانوني الذي توفره الدولة في بلد اشتراكي مثل الهند. لا يملك رجال الأعمال حرية اتخاذ اي مشروع يرغبون فيه، على سبيل المثال في الهند، ينص قرار السياسة الصناعية 1956 بوضوح على المجالات الصناعية التي تقوم الحكومة فيها. سوف يكون لديه حرية العمل، وتوسع الحكومة من خلال

نظام التراخيص الصناعية إلى ضمان ألا يتدخل رجال الأعمال في القطاع الخاص في المجالات المحصورة ". وان عملية نقل الموارد المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع إلى المشروعات لأغراض الاستثمار تقوم به المؤسسات المالية الوسيطة (FINANCIAL INTERMEDIARIES) التي تتولى مهمة إيصال الفوائض النقدية إلى من هم بحاجة إليها عن طريق عملية الاقتراض وان المؤسسات المالية الوسيطة عديدة في مقدمتها المصارف التجارية والمتخصصة ومصارف الاستثمار والادخار وشركات التأمين وغيره. يتعين على المدير المالي أن ينظر في جدوى المشروعات التي تجيزها الحكومة فقط في ظل هذه الظروف .

وعرف الاستثمار من الجانب الاقتصادي ، بأنه " عملية تدفق الموارد إلى إنتاج رأسمالي جديد ، أي انه العمل والمدخلات الأخرى المخصصة خلال الفترة نفسها لتشيد المصانع ، المخازن ، سكك الحديد والجزاء الرأسمالية الأخرى" (BAUMOL & BLINDER, 2003: 300).

ويعرف الاستثمار ايضا بأنه "أي موجود ملموس أو غير ملموس والذي من المحتمل أن يؤدي إلى تحقيق عائد دوري أو يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع . "يسمح لشركة جديدة أقامها رجال أعمال بدون سجل حافل بإصدار رأس المال للجمهور وفقا للتوجيهات عند المعدل . تتمتع الشركات الأخرى بحرية تسعير قضاياها العامة بشرط استيفاء شروط معينة يجب ألا يكون رأس المال السهمي المراد الاكتتاب فيه .

المبحث الرابع :اختبار فرضيات البحث

اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث الرئيسية والفرعية

يعرض هذا المبحث اختبار فرضيات البحث ، التي تتضمن اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات البحث الرئيسية والفرعية باستعمال الأساليب الإحصائية التحليلية المتمثلة بمعامل ارتباط بيرسون (Person) وتشخيص طبيعة علاقات الارتباط بين أبعاد البحث (دور المعايير المحاسبية في تعزيز القرارات المالية في المصارف الإسلامية) على مستوى المؤشر الكلي وعلى مستوى العوامل الفرعية بهدف التعرف على قوة العلاقة بين متغيرات البحث وطبيعتها لذا يتضمن هذا المبحث المحاور الآتية :-

أولاً: اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

يتم قياس ومعرفة علاقة الارتباط بين ابعاد المحور الاول (المعايير المحاسبية) بأبعاده وابعاد المحور الثاني (القرارات المالية) بأبعاده عن طريق معامل بيرسون (Pearson) .

1- علاقة الارتباط بين المعايير المحاسبية بالقرارات المالية على المستوى الكلي .

يشير مضمون هذه العلاقة التحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى ، التي تنص على (توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين المعايير المحاسبية والقرارات المالية) ، إذ تشير معطيات الجدول (1) إلى وجود علاقة ارتباط احصائية طردية معنوية موجبة قوية بين المعايير المحاسبية والقرارات المالية في المصارف عينة البحث على المستوى الكلي ، وبمعامل ارتباط بلغت قيمته (**0.762). عند مستوى دلالة معنوية (0.01) ، وهذه النتيجة تدل على

قبول الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين المعايير المحاسبية والقرارات المالية) .

وهذا مؤشر ايجابي على ان نجاح القرارات المالية ترتبط بمدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية التي تعد من المؤشرات الايجابية لنجاح القرارات المالية.

جدول رقم (1) نتائج علاقة الارتباط بين متغيري دور المعايير المحاسبية الدولية بالقرارات المالية

القرارات المالية	المتغير المستجيب
	المتغير التفسيري
762**	المعايير المحاسبية الدولية

(**) ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.01)

2- علاقة الارتباط بين المعايير المحاسبية والقرارات المالية على مستوى المتغيرات الفرعية؛ اذ يتضح من خلال جدول (2) الذي يوضح قيم معاملات الارتباط بيرسون (Person) على مستوى المتغيرات الفرعية والاجمالية:

حيث يظهر الجدول رقم (2) علاقة الارتباط بين بُعد جودة التقارير المالية ومتغير القرارات المالية اذ تمثل (Variable) متغيرات البحث اما بالنسبة لـ (Pearson correlation) معامل الارتباط اما بالنسبة (sig) متمثلا بمستوى المعنوية والذي يجب ان يكون اقل من (0.05) للإشارة لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية فكلما كان معامل الارتباط قريب من (1) دل ذلك على ان العلاقة بين المتغيرات قوية اما اذا بلغت قيمة معامل الارتباط (0) دل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباط .

الفرضية الفرعية الأولى : وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين (جودة التقارير المالية) وقرارات التمويل .

يبين الجدول رقم (2) ان معامل الارتباط (Pearson) ذات علاقة قوية بين متغير جودة التقارير وبعد قرارات التمويل اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.920) بمستوى معنوية (0.000) اما بالنسبة للعلاقة بين متغير دور المعايير المحاسبية والقرارات المالية فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.831) بمستوى معنوية (0.041) مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين جودة التقارير المالية وقرارات التمويل . مما يدل على انه متى ما كانت جودة التقارير المالية تتسم بالدقة والموضوعية في اعدادها والمستندة على المعايير المحاسبية الدولية انعكس ذلك ايجاباً على قرارات التمويل التي يتخذها المصرف.

جدول رقم (2) يبين علاقة الارتباط Correlation بين ابعاد المعايير المحاسبية وقرارات التمويل

Variables		قرارات التمويل
جودة التقارير المالية	Pearson correlation	0.920

	Sig.	0.000
دور المعايير المحاسبية	Pearson correlation	0.831
	Sig.	0.041

الفرضية الفرعية الثانية : وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين (دور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبية) وقرارات الاستثمار .

يبين الجدول رقم (3) ان معامل الارتباط (Pearson) ذات علاقة قوية بين متغير جودة التقارير ومتغير الاستثمار اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.959) بمستوى معنوية (0.023) اما بالنسبة لمتغير دور المعايير المحاسبية ومتغير الاستثمار فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.694) بمستوى معنوية (0.006) مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة ارتباط قوية بين دور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبية وقرارات الاستثمار اي نجاح قرارات الاستثمار ترتبط ارتباط ايجابي في مدى الالتزام بشروط ومتطلبات المحاسبية المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية .

جدول رقم (3) يبين علاقة الارتباط بين ابعاد المعايير المحاسبية وقرارات الاستثمار

Variables		قرارات الاستثمار
جودة التقارير المالية	Pearson correlation	0.959
	Sig.	0.000
دور المعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات المحاسبية	Pearson correlation	0.694
	Sig.	0.006

من خلال نتائج الجدولين رقم (2) و (3) تبين انه وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية احصائياً للأبعاد المعايير المحاسبية في ابعاد القرارات المالية وهذا ما اكدته نتائج التحليل السابق .

ثانياً: اختبار فرضية التأثير بين المتغيرات

الفرضية الرئيسة : وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين المعايير المحاسبية والقرارات المالية

الفرضية الفرعية الأولى : وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين (جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية) وقرارات التمويل .

الفرضية الفرعية الثانية : وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين (جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية) والاستثمار .

لدراسة اثر المعايير المحاسبية الدولية في القرارات المالية لابد من وضع الفرض الملائم لها اذ يحتوي متغير المعايير المحاسبية الدولية على بعدين والمتمثل بـ (x_1 ، x_2) وهو متغير مستقل اما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل بـ (القرارات المالية) ولدراسة الفرضية لابد من وضع الانموذج الملائم للبيانات والذي يمثل مشكلة الدراسة تمثيلا دقيقا ، فمن خلال الجدول رقم (4) وبعد قياس التأثير واختيار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة ($R^2=0.818$) والذي يعني (معامل تحديد افضل نموذج) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (81%) تؤثر في المتغير التابع (y_1) اي ان ما تبقى يعتبر من الاخطاء العشوائية في اختيار الاجابة المحددة او يعزى إلى اخطاء غير معروفة اذ بلغت قيمتها (9%) اما بالنسبة لقياس دور العلاقة بين المتغيرات فقد بلغت قيمة ($R=0.904$) وهذا يدل على ان العلاقة قوية ، اما بالنسبة لقيمة اختبار ($F=22.902$) التي تدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته العدم الخاصة بأنموذج الانحدار اذ بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهو اقل من (0.05) مما يدل عدم وجود فروق معنوية وان النموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلئم البيانات المعطاة اي قبول فرضية العدم ، اما بالنسبة لمعامل (β) والذي يمثل تأثير جودة التقارير المالية بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t) بمقدار (0.243) اي بمعنى ان العلاقة طردية بين جودة التقارير المالية وقرارات التمويل اما بالنسبة لتأثير المعايير المحاسبية فقد بلغت قيمة الميل الحدي (0.298) اي بمعنى ان العلاقة طردية بين المعايير المحاسبية وقرارات التمويل بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t). اي كلما كان الالتزام من قبل المصارف بالمعايير المحاسبية انعكس ايجاباً ذلك على قرارات التمويل.

جدول رقم (4) يبين أثر جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية على قرارات التمويل

Model Summary					
Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	F	
1	0.904 ^a	0.818	0.782	22.902	
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
1	0.243	0.155	0.262	1.564	0.024
	0.298	0.173	0.326	1.719	0.002
a. Dependent Variable: y1					

b. Linear Regression through the Origin

الفرضية الفرعية الثانية : وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين (جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية) وقرارات الاستثمار .

لدراسة اثر المعايير المحاسبية على القرارات المالية لابد من وضع الفرض الملائم لها اذ يحتوي متغير المعايير على بعدين والمتمثل بـ (x_1, x_2) وهو متغير مستقل اما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل بـ (قرارات الاستثمار) ولدراسة الفرضية لابد من وضع الانموذج الملائم للبيانات والذي يمثل مشكلة الدراسة تمثيلا دقيقا ، فمن خلال الجدول رقم (5) وبعد قياس تأثير ابعاد المعايير المحاسبية على قرارات الاستثمار (y_2) واختيار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة $(R^2 = 0.864)$ والذي يعني (معامل تحديد افضل نموذج) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (86%) تؤثر في المتغير التابع (y_2) اي ان ما تبقى يعتبر من الاخطاء العشوائية في اختيار الاجابة المحددة او يعزى إلى اخطاء غير معروفة اذ بلغت قيمتها (14%) اما بالنسبة لقياس دور العلاقة بين المتغيرات فقد بلغت قيمة $(R = 0.929)$ وهذا يدل على ان العلاقة قوية ، اما بالنسبة لقيمة اختبار $(F = 32.345)$ التي تدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته العدم الخاصة بأنموذج الانحدار اذ بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهو اقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية وان النموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اي قبول فرضية العدم ، اما بالنسبة لمعامل (β) والذي يمثل تأثير جودة التقارير المالية بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t) بمقدار (0.070) اي بمعنى ان العلاقة طردية بين جودة التقارير المالية وقرارات الاستثمار اما بالنسبة لتأثير المعايير المحاسبية فقد بلغت قيمة الميل الحدي (0.242) اي بمعنى ان العلاقة طردية بين المعايير المحاسبية وقرارات الاستثمار بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t) . اي كلما كان هناك الالتزام من قبل المصارف بالمعايير المحاسبية انعكس ايجابياً على قرارات الاستثمار.

جدول رقم (5) يبين أثر جودة التقارير المالية ودور المعايير المحاسبية على قرارات الاستثمار

Model Summary					
Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	F	
1	0.929 ^a	0.864	0.837	32.345	
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
X1	0.070	0.157	0.065	0.449	0.006
X2	0.242	0.175	0.226	1.380	0.004

a. Dependent Variable: y2

b. Linear Regression through the Origin

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات:

تضمن هذا المبحث عرضاً لأبرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث من خلال الجانب التحليلي والتطبيقي للبحث وكما يلي :-

أولاً : وجد ان هناك اهتمام كبير من قبل افراد العينة حول الدور الذي يمكن ان تلعبه المعايير المحاسبية في القرارات المالية ، وهذا مؤشر ايجابي ، لكون المصارف المبحوثة تمتلك من المهارة والكفاءة العالية في الالتزام بتلك المعايير المحاسبية الدولية .

ثانياً : ان بُعد (جودة التقارير المالية) حصل على مستوى عالي من الاهتمام والاهمية لدى افراد عينة البحث في المصارف المبحوثة ، وهذا مؤشر جيد جداً على الدور الذي تلعبه التقارير المالية في تحسين أداء وعمل المصرف لأنها تمتاز بدرجة عالية من الدقة والموضوعية وباعتبارها من الابعاد المهمة للمعايير المحاسبية التي يستند اليها المصرف عند قيامه بواجباته واعماله .

ثالثاً : ان بُعد (دور المعايير المحاسبية في توفير شروط المتطلبات المحاسبية)، حصل ايضا على مستوى عالي من الاهتمام والاهمية لدى افراد عينة البحث ايضاً ، ولكن بمستوى اقل من بُعد جودة التقارير المالية وهذا يعد مؤشر ايجابي ايضاً ، ويعطي انطباع مهم من قبل افراد العينة حول الدور الذي يمكن ان يلعبه هذا البُعد في تحسين مستوى أداء المصارف المبحوثة وذلك كون المعايير المحاسبية هي مجموعة من المقاييس والاشارات الوصفية المحددة التي يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من جهة ، كذلك ان المعايير المحاسبية تساهم في وضع ضوابط وحلول للمشاكل التي تواجه التطبيق العلمي لها وتسهيل الرقابة والمراجعة من خلال اتباع المعايير المحاسبية الدولية ومما ينعكس ايجاباً على أداء تلك المصارف بصورة عامة من جهة اخرى .

رابعاً: وجد ان مُتغير (القرارات المالية) يعد من المتغيرات المهمة والمكملة للمعايير المحاسبية وما يمكن ان تلعبه تلك القرارات المالية من دور وأهمية كبير في تحسين عمل وواجبات المصارف المبحوثة حيث حصل على مستوى اهمية جيد جداً لكن اقل من المعايير المحاسبية الدولية وهذا يعطي مؤشر وانطباع ايجابي وجيد لدى العينة المبحوثة حول دور المعايير المحاسبية في تعزيز القرارات المالية وما لها من دور في تحسين عمل المصارف بصورة عامة .

خامساً : ان بُعد (قرارات التمويل) حصل على مستوى عالي من الاهتمام والاهمية لدى افراد عينة البحث بالنسبة لمتغير القرارات المالية ، وهذا مؤشر ايجابي وجيد جداً ، وهو ما اكدت عليه نتائج التحليل لهذا البُعد . مما ينعكس ايجاباً على اداء المصارف المبحوثة من حيث وضع رؤيته المستقبلية التي تتسجم مع المعايير المحاسبية الدولية من جهة ومع السياسة العامة للدولة من جهة أخرى.

سادساً : اما بُعد (قرارات الاستثمار) حصل على المرتبة الثانية من بين ابعاد القرارات المالية من حيث الاهتمام والاهمية لدى افراد عينة البحث لهذا البُعد ، وهذا مؤشر ايجابي ايضاً يفسر هناك اتفاق واجماع من افراد العينة حول دور

واهمية هذا البُعد في تطوير وتحسين القرارات المالية من جانب ، وفي ان المصارف تتجنب الاستثمار في الاوراق المالية ذات المخاطر العالمية لكونها لا تمتلك الرؤية المستقبلية والسياسات المالية للقيام بمثل هذه الاستثمارات وهو ما يتناقض مع ما جاءت به نتائج الفقرة السابقة من جانب اخر .

التوصيات والدراسات المستقبلية

تضمن هذا المبحث استناداً للاستنتاجات لغرض معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، التي من شأنها ان تدعم الواقع الميداني، ويتناول هذا المبحث الآتي:

أولاً: التوصيات

أولاً :- في ظل ما توصل اليه البحث ان للمعايير المحاسبية الدور الرئيس في تعزيز القرارات المالية قد حصلت على اهتمام واهمية كبيرة من عينة البحث (المصارف الاسلامية) فهي تعد المرجع الرئيس لعمل وواجبات المصارف اي توفر الاساس النظري والعملي لعمل تلك المصارف ، لذا يتوجب على المصارف ان تلتزم بتلك المعايير المحاسبية الدولية او ان هناك التزام من قبل المصارف ببعض هذه المعايير المحاسبية الدولية لكونها بنفس الوقت توفر قدر كبير من التوافق والتجانس في الممارسات المحاسبية كافة من جانب وفضلاً عن ان الالتزام بهذه المعايير الدولية المحاسبية يؤدي إلى مستوى عالي من الشفافية والمصادقية والموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسات المحاسبية كافة .

ثانياً : يتوجب على ادارة المصارف الاسلامية المبحوثة ان تعيد النظر في اعداد التقارير المالية حيث نجد ان اعداد هذه التقارير المالية تخضع عند اعدادها إلى الاجتهادات الشخصية ولا تمتاز بالدقة والموضوعية من حيث الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وهذا ما أثبتته نتائج التحليل الاحصائي ، لذا ارى من الضروري على ادارات هذه المصارف ان تستند عند اعدادها للتقارير المالية إلى تلك المعايير المحاسبية الدولية كونها توفر الاساس العلمي والموضوعي لنجاح هذه التقارير المالية .

ثالثاً : نوصي إدارة المصارف الاسلامية ان يكون هناك اعتماد او تطبيق أداء مهني موحد في كافة المعالجات المحاسبية وان تستند إلى تلك المعايير المحاسبية الدولية وهذا ما اثبتته نتائج البحث حيث وجد ان هناك اقبال واسع من قبل المصارف المبحوثة حول دور واهمية المعايير المحاسبية الدولية في نجاح تلك المصارف الاسلامية لكونها تمتاز بالشفافية والموضوعية والمصادقية التي تعد من اهم الخصائص التي تمتاز بها تلك المعايير المحاسبية الدولية .

رابعاً : نجد من الضروري ان يكون هناك دورات تطويرية (بحث وتطوير) وتثقيفية وتدريبية مستمرة للمحاسبين والمدققين حول كافة ابعاد تلك المعايير المحاسبية الدولية فهي تحقق اكبر قدر ممكن من التوافق والتجانس في كافة الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول أي قاعدة بيانات مالية (مرجع محاسبي) يستند عليه المحاسبين والمدققين لعملهم لغرض زيادة كفاءتهم ومهاراتهم المحاسبية .

خامساً : نرى من الضروري ان يكون هناك رؤية مستقبلية موحدة لدى جميع المصارف ليس المصارف الاسلامية فقط وانما المصارف الحكومية ايضا وذلك في ظل ما يمتلكه تلك المصارف من خبرات وكفاءات تؤهلها للأعداد مثل تلك

الرؤى المستقبلية التي تستند بدورها إلى السياسة العامة للدولة أي اعداد الخطط الاستراتيجية والسياسات اللازمة لتلك الرؤى .

سادساً : يتوجب على ادارة تلك المصارف الاسلامية ان تتبع سياسة اقراضية مشجعة من حيث مثلاً تقليل نسبة الفائدة وزيادة فترة التسديد وغيرها من الامور المشجعة والمحفزة للزبون وهذا ما اكدت عليه نتائج التحليل الاحصائي وذلك للحفاظ على مركزه التنافسي بين مختلف المصارف ليس فقط المصارف الاسلامية وانما المصارف الحكومية ايضاً.

ثانياً: مقترحات البحوث المستقبلية

استناداً لما طرُحَ من استنتاجات وتوصيات، يقترح الباحث عدد من الدراسات المستقبلية في المواضيع الآتية :-

1- إعادة اختبار البحث الحالي من خلال التركيز على نفس المتغيرات والابعاد ولكن في مصارف اخرى غير المصارف الاسلامية .

2- إجراء دراسة مقارنة وذلك من خلال اعتماد نفس المتغيرات وللأبعاد اخرى لم تدرس، وفي مصرفين احدهما مصرف اسلامي واخر مصرف حكومي وذلك لمعرفة درجة الاختلاف في الاجابات بقصد الوصول إلى الفهم والتصور الواضح لمفهوم المعايير المحاسبية الدولية من جانب ومعرفة مدى التزام تلك المصارف بهذه المعايير المحاسبية الدولية.

3- إجراء دراسة اخرى وذلك باعتماد على متغيرات وابعاد اخرى لم يتم التطرق اليها في البحث الحالي وفي مصارف اسلامية اخرى غير التي تم بحثها لمعرفة مدى التزام تلك المصارف بهذه المعايير المحاسبية الدولية .

المصادر

القرآن الكريم

1. حمد،منى كامل،"المحاسبة عن الاستثمارات في المصارف التجارية وفق القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية - دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار " ماجستير في العلوم المحاسبية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2009.
2. مطر، السويطي، محمد،موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر الطبعة الثانية عمان 2008.
3. مطر، محمد،" ادارة الاستثمار :الاطار النظرية والتطبيقات العملية " ، الطبعة الرابعة ،دار وائل للنشر والتوزيع عمان . 2006
4. موالدي،نور، اثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية ، دراسة تحليلية رسالة ماجستير جامعة دمشق ، كلية الادارة والاقتصاد 2019.

1. Barbo ELENA M.(2009)' C0mparative analysis and Mandatory environmental disclosures by companies complying with IAS- IFRS. The case of France ، Germane and UK ، University Grenoble ،France ،
2. daske ، holker Gephardt، Gunther (2006) “ International Financial Reporting standards Expert’s Perception of Disclosure Quality “ A bacuse 42،pp (461-498).
3. Karaamanou، Irene. And Nishiotis، George (2005) ‘The Valuation EFFECTS OF Firm Voluntary Adoption of INTERNATIONAL accounting Standards “. University of FINANCE Social science research network.
4. Aitken ، M ICHAE L AND Wise، Trevor D.، “The Real objectives of International Accounting Standards Committee”، The International JOURNAL OF Accounting Education and Research، Fall، 1984.
5. Baker ،H kent & poweII، Gary.(2009) Understanding Financial Management :Aprctical Guide.John wiiy Sons.
6. Heracourt .H. (2002) “ Capital Structure D ecisions : The Basic” Harcourt . Inc، The Dryden Press.
7. Biz، Filings ،”Financing Basics : Debt vs. Equity “ ، CCH Inco prorated – a Wolters Kluwer business ، Business Owner’s ، www.BuyerZons.com ،2007.
8. Fama،E(1980) “ Agency P roblems & The Theory of the Firm” Journal of Political Economym 88(April،1980).
9. Harris، Milton & Ravir، Artur. (1990)”Capital Structure & Informational Role of Debt “Journal of Finance، Vol. 45.
10. Stulz ، Rene. (1991)”Managerial Discretion 7 Optimal Financiai Policies”Journal of Financial Economic، Vo1.26،p.3-27.
11. Lu ، Zhihong .(2007) “Determinants of Capital STRUCTURE Evidence on Chinese Companies” Master’s thesis InAccounting & Finance m University of Vaasa، Finland.
12. Halov ، Nikolay & Heider ، Florian ، “Capial Structure، Risk & Asymmetric In formation “nhalov @ stern. Ndu NYU، Strn school if Business، December 1st m2005.

13. Andren , Niclas .(2006) “Tests of Optimal Capital Structure theory & pecking order theory using a binomial approach” , astudy of Swedish Firm , master's thesis in school of economics & managementlUNK UNIVERSITY Sweden.
14. Damodaran , Aswath .(2007)” Finding the Right Financing Mix: The Capital Structure Decision “Stern School of Business.
15. Domodaaran Aswath (1999) APPLIED Corporate Finance A user manual John Wiley Sons Inc U.S.A.
16. Fama , EF, & k .R. French .(2002) “ Testing Trade - off Pecking order Predictions about dividend & debt “ The Review of Financial Studies.
17. Baual , William J& Blinder , AlanS.(2003)” ECONOMIEC : Principles and Policy” , 9th Ed, Dryden Press.
18. Winger , Bernard J.& Frasca, Ralph. (1995) ‘Investments: Introduction To Analysis and Planning”,3rd Ed, Prentice- Hall. Inc.
19. Gitman , Lawrence J.&Joehnk, Michael D.(2008) “Fundamentals Of Investing”,10thED ,greg Tobin , 2008.
20. Baual , William J7 BLINDER, Alan S.(2003) “economics: Principles and policy” by plenum press, NEW York and London.
21. Wild ,John J.& Subramanyam , K.R& Halsey, Robert F.(2007) “ Financial Statement Analysis

الملاحق:

المحور الاول :معلومات عامة

1- الجنس : ذكر () انثى ()

2- الفئة العمرية

(اقل من 20 سنة) (21 - 30) (31 - 40) (41 - 50) (اكثر من 50 سنة)

3- العنوان الوظيفي الحالي ----- -

4- عدد سنوات الخدمة الكلية () سنة

5- عدد سنوات الخدمة في الجهاز المصرفي

(اقل من 5 سنوات) (من 6 - 10) (من 11 - 15) (من 16 - 20) (اكثر من 20)

6- التحصيل الدراسي

المعايير المحاسبية اولا: جودة التقارير المالية

الفقرات	اتفق جدا	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
1- تزيد المعايير المحاسبية من جودة التقارير المالية					
2-تعتبر التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية ذات موثوقية وملائمة كبيرة					
3- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هي شرط من شروط اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية					
4- يؤدي الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية إلى زيادة كفاءة التقارير المالية					
5- تتسم التقارير المالية بالدقة والموضوعية ذات الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية					

ثانيا: دور المعايير المحاسبية في توفير شروط متطلبات المحاسبة

الفقرات	اتفق جدا	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
6- توفر اداء مهني مقبول من خلال اعتماد المعالجات المحاسبية المقبولة قبولا عاما					
7- تعطي تأكيدات مقبولة من قبل جميع الاطراف من خلال الالتزام المهني الذي تتمتع به الجهات المصدرة لهذا الامر					
8- توفر المعايير المحاسبية الدولية الفروض والسياسات التي تحكم اعداد المعلومات اللازمة للقوائم المالية					

					9- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على توفير الشروط اللازمة لتوفير عنصر القبول العام للمعلومات المالية .
					10- توفر المعايير خارطة عمل للمحاسبين والمدققين فيما يخص القياس والافصاح المحاسبي الذي ينعكس على شفافية المعلومات المفصح عنها.

القرارات المالية

اولا : قرارات التمويل

الفقرات	اتفق جدا	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق
11- تؤمن ادارة المصرف بأن رأس المال من العوامل المحاسبية في خلق القيمة .					
12- يعتمد المصرف اليات مدروسة لمتابعة ومراقبة تحصيل الاموال					
13- السياسة الاقتراضية للمصرف لاتستند إلى التوقعات المستقبلية .					
14- يضع المصرف رؤيته إلى المستقبل في اطار السياسة العامة للدولة .					
15- يعتمد المصرف على فلسفة التنويع في عمله سواء في الايداع هو الائتمان او الاستثمار لتكوين رأس المال المصرفي					

ثانيا : الاستثمار

الفقرات	اتفق جدا	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
16- تكون الجهة التي تقوم باصدار التقارير المالية عن مدى تبنيها وادراكها لأهمية المعايير المحاسبية في انتاج التقارير المالية					

					17- يعتمد مدى خبرة اعداد القوائم المالية من قبل اشخاص كالمحاسب والمدقق الداخلي والخارجي لمعايير المحاسبة الدولية
					18- تتأثر قرارات المستثمرين بكفاءة وفاعلية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المستندة على معايير المحاسبة الدولية .
					19- يعتمد المصرف آليات مدروسة لمتابعة ومراقبة تحصيل الاموال في مواعيد الاستحقاق .
					20- تعمل ادارة المصرف على تعزيز النمو المالي والارباح مقابل تحمل المخاطر المدروسة.